رأي القدس

استقالة السيد المالكي وشيكة

■ عندما يقول السيد نوري المالكي رئيس الوزراء في العراق انه يريد مغادرة منصبه حتى قبل ان يكمل مدته، فهذا يعني امرا من اثنين، الاول ان يكون قد ادرك ان مهمته قد انتهت بتوقيعه وتنفيذه قرار اعدام الرئيس العراقي صدام حسين، والثاني ان توجد لديه معلومات شبه مؤكدة بان الادارة الامريكية قررت الاستغناء عنه، واستبداله بشخص آخر في اطار «صفقة ما» تم التوصل اليها اثناء زيارة السيد عبد العزيز الحكيم رئيس الائتلاف الشيعي الاخيرة الى واشنطن.

من الصعب ترجيح خيار او استبعاد آخر، ولكن ما يمكن قوله ان السيد المالكي لم يكن على قدر المسؤولية، واصغر كثيرا من ان يملأ منصبه، فاذا كان لم يستطع ادارة غرفة اعدام صغيرة، والسيطرة على تصرفات وافعال عشرين شخصا في افضل الاحوال، فكيف سيتمكن من ادارة بلد كبير معقد بتركيبته الطائفية والعرقية وخريطته الجغرافية الاقليمية، مثل العراق؟

السيد المالكي اساء الى حكومته، وربما طائفته، ناهيك عن حلفائه الامريكان، عندما سمح باستفزاز رجل في وزن وحجم الرئيس صدام حسين يقف على بعد لحظات من الاعدام، باطلاق شعارات طائفية مقززة ورقص بعض الحاضرين حول جثمانه فرحا وطربا وركله باقدامهم.

صحيح انه سمح باجراء تحقيق لمعرفة الظروف التي احاطت بعملية الاعدام وكيفية تسجيلها في شريط هاتف نقال، تم تسريبه الى المواقع الالكترونية، ولكن ما فائدة هذا التحقيق بعد ان تحقق الضرر، واصبح من الصعب ان لم يكن من المستحيل وقفه او تقليص آثاره؟

التحدي الاكبر الذي سيواجهه السيد المالكي في الاسابيع المقبلة يتمثل في وصول حوالي ثلاثين الف جندي امريكي اضافي لتأمين منطقة بغداد ونزع سلاح الميليشيات، وخاصة ميليشيا جيش المهدي التابعة للسيد مقتدى الصدر الذي يعتبر الداعم الرئيسي له في منصب رئيس الوزراء.

فالقوات الامريكية ستستهدف هذا الجيش على وجه الخصوص، لانه متهم او وحدات اساسية فيه، بالاقدام على معظم عمليات القتل الطائفي والتطهير العرقي التي وقعت في العاصمة العراقية بغداد والمناطق المجاورة. ولن يكون مستبعدا اذا ما حاولت اعتقال وربما تصفية السيد الصدر نفسه، او تقديمه للمحاكمة لمواجهة اتهامات عديدة، من بينها التورط في اغتيال السيد عبد المجيد الخوئي بعد ايام معدودة من عودته الى العراق.

السيد المالكي، الذي لم يتردد لحظة في توقيع قرار اعدام الرئيس العراقي صدام حسين وشقيقه برزان التكريتي، وعواد البندر رئيس محكمة الدجيل، وطه ياسين رمضان نائب الرئيس، قد يتردد كثيرا في تنفيذ الاوامر الامريكية في تصفية جيش المهدي، وفرق الموت، ولهذا بدأ يمهد مبكرا لقراره بالانسحاب من رئاسة مجلس الوزراء.

التاريخ سيذكر كل الذين انخرطوا في المشروع الامريكي بانهم تعاونوا مع المحتل، وسلموا بلادهم له على طبق من جثث سبعمئة الف شهيد عراقي، ولكن السيد المالكي سيحتل مكانة خاصة في هذا الصدد، باعتباره كان الوحيد الذي وافق على اعدام رئيس عراقي قاوم الاحتلال ورفض الذل والقهر، وحافظ على وحدة العراق وعروبته، وذهب الى المقصلة مرفوع الرأس، واحتل مكانة بارزة في قوائم شهداء الامة والعقيدة.

من يقتل ميلاد المجتمع المدني العربي؟

مطاع صفدي *

■ بين الحرب الأهلية، المندلعة سياسياً حتى الآن في لبنان، وجحيم الحرب الأهلية دموياً، القابضة على عنق العراق، والمتفشية في جسده، بينهما ثمة تصاديات بالرموز وليس بالوقائع وحدها. لا تترجم الواحدة منهما الأخرى بقدر ما تتكاملان. فهما يشكلان قطبي المحور المركزي الراهن الذي تشتغل عليه التوجهات الأخيرة لإدارة بوش للعامين القادمين من عهده الأسود. فالهدف الأصلي المعلن وغير الخافي أبداً لهذه الإدارة منذ وقوع الهجوم (الإرهابي) على نيويورك، هو الثأر والانتقام من دين وعرق وحضارة تحت إسم الإسلام. وشرعة الانتقام لها أداتها المفضلة التقليدية في تاريخ النشأة الأمريكية، منذ حقبة الإبادة الجماعية لشعوب الهنود الحمر، سكان القارة الأصليين من ما قبل التاريخ. والانتقام من (عدو) أمريكا له تحقيق واحد هو الالغاء.

حينما يعلن بوش أن بلاده لا تنتصر في العراق، بمعنى أنها لم تحقق النصر بعد، فإنه يريد أن ينفي أنها تنهزم. وقد يكون هذا صحيحاً، إذا ما أبعدنا قليلاً الاعتذار بأخطاء الممارسة للاحتلال، والفشل في إنتاج النظام القادر على السيطرة والاستمرار، ذلك أن شرعة الانتقام هي المنتصرة حتى الآن، وابتداءً من لحظة إسقاط تمثال صدام حسين ورفع العلم الأمريكي على ناصيته، إلى لحظة لفّ حبل المشنقة حول عنق صاحب التمثال نفسه في فجر العيد الأكبر لمليار وثلث من مسلمي المعمورة.

وقد كنا أشرنا دائماً ـ في هذه الزاوية ـ ومع تنامي ما سمي بمسلسل الأخطاء التي يرتكبها الاحتلال، أنه ليس هناك ما هو خطأ حقاً، بل هو التصميم المسبق على التدمير الشامل لكيان العراق اجتماعياً تاريخياً جغرافياً بشرياً. وهو المؤسس لنجاح الغزو الذي يتطور من معركة عسكرية محدودة، إلى حركة تأبيد مستقبلي لفاعلية التدمير الذاتي، وتحت وطأة انهزام كياني مستمر ولا نجاة منها، وبفعل عوامله الخاصة التي أطلق الاحتلال شراراتها الأولى، ورعى تغذيتها من داخل أنسجتها الوطنية والتاريخية عينها. وعلى هذا، فإن بلوغ هندسة الاحتلال مرحلة تفجير الحرب الأهلية المذهبية، لم يأت ذروة لأخطاء متصاعدة، تقع فيها أجهزة الاحتلال، بقدر ما هو المحصلة قبل الأخيرة لسيرة التصميم على القتل الشمولي للكيان والوطن والإنسان. وأما الخاتمة فهو إحلال التقسيم العرقي والديني والمذهبي باعتباره النظام السياسي المحتوم الذي سوف يعكس واقع الحال على الأرض المجتمعية والوطنية. وهو النظام الذي سيكون عليه تكريس الاقتتالات العبثية بين الفئويات، وإسباغ شرعية دولتية على ما سوف يُصنف دبلوماسياً، كحروب وجود وحدود إقليمية بين كيانات متنافرة متخاصمة ومتنافسة على كل شيء، بدءاً من ثروات الوطن القديم المقطعة أوصاله.

وهكذا سوف تكتب سيرة النجاح الاحتلالي التي تحولت من غزو خارج أجنبي لداخل أهلي، إلى انتحارات الداخل بأدواته (الوطنية). أعلى ما يأمله ويخطّط له المجرم القاتل الذكي، هو أن يوكل للضحية أمر الإجهاز على ذاتها بذاتها؛ مكتفياً هو بمهمات الرقابة على حسن التنفيذ وتصحيح عثراته. ليس هناك مسلسل أخطاء بقدر ما هو مسلسل إنجازات احتلالية، تنتهي إلى التلبس بحلل أهلوية. يصير للتدمير الخارجي العسكري وكالات محلية مدنية تأخذ على عاتقها كل المهمات القذرة التي كانت ستدمغ زبانية الاحتلال.

من فلسفة الاستعمار الأمريكي الجديد، وتوأمه الصهيوني، أن تتولى الشعوب عينها إعادة تدمير ذاتها بذاتها. ويتم التركيز في هذه الفلسفة على استهداف النتاج النهضوي الذي عليه أن يرفع الشعب من مستوى الكتل الدهماء إلى مستوى المجتمع المدني. فلم يتم إسقاط النظام العراقي لأنه ديكتاتوري، ولم يجر تفكيك كيان الدولة لأنها دولة ذلك النظام؛ ولم تتفشّ حملات الاغتيالات للأساتذة الجامعيين أو تهجيرهم، هم ومعهم معظم الكفاءات العلمية والإبداعية والمهنية، وكل هذه الطبقة الصانعة للتكوين الحضاري والحداثي، لم تطلق كل هذه العملية المنظمة الشاملة في تحطيم الهرم الاجتماعي القائم، وتعريته من تكويناته المدنية المتقدمة، والهبوط ببنائه كله إلى قيعان الكتل الغُفْل من أية خاصيات متمايزة إنسانياً ثقافياً عن أصولها العضوية.

لم يعمل الاحتلال عبثاً على إعادة صياغة المجتمع العراقي خالياً مجرداً من كل تجاربه وإنتاجاته التمدينية، لكون هذا المجتمع من صناعة النظام القديم. بل لأمر واحد، وهو لكون العراق راح يتخطى قروسطيته، ويشارف تخوم النماذج النهضوية المعاصرة. حتى كادت فئاته الواعية أن تكتشف أسرار التعامل مع عوامل النهضة وبحثها عن/ واتحادها بإمكانيات مجتمعها الموروثة والمكتسبة.

كان ثمة نموذج للارتقاء يتابع تصاعده الذاتي بالرغم من عاهات التسلط الشخصاني الأحادي الذي ابتُلي به النظام السياسي العربي ككل، ووقوعه دائماً في دائرة الرقابة الأجنبية وتدخلاتها المستمرة الظاهرة والباطنة، بالعنف الصريح أو بالتوغل الاستخباري في خلايا صناعة القرارات الوطنية العليا. كان تدمير العراق كحضارة، وليس كنظام سياسي فحسب، يُراد له أن يتأصل ويسود عينها. وعلى هذا، فإن بلوغ هندسة الاحتلال مرحلة تفجير الحرب الأهلية المذهبية، لم يأت ذروة لأخطاء متصاعدة، تقع فيها أجهزة الاحتلال، بقدر ما هو المحصلة قبل الأخيرة لسيرة التصميم على القتل الشمولي للكيان والوطن والإنسان. وأما الخاتمة فهو إحلال التقسيم العرقي والديني والمذهبي باعتباره النظام السياسي المحتوم الذي سوف يعكس واقع الحال على الأرض المجتمعية والوطنية. وهو النظام الذي سيكون عليه تكريس الاقتتالات العبثية بين الفئويات، وإسباغ شرعية دولتية على ما سوف يُصنف دبلوماسياً، كحروب وجود وحدود إقليمية بين كيانات متنافرة متخاصمة ومتنافسة على كل شيء، بدءاً من ثروات الوطن القديم المقطعة أوصاله.

وهكذا سوف تكتب سيرة النجاح الاحتلالي التي تحولت من غزو خارج أجنبي لداخل أهلي، إلى انتحارات الداخل بأدواته (الوطنية). أعلى ما يأمله ويخطّط له المجرم القاتل الذكي، هو أن يوكل للضحية أمر الإجهاز على ذاتها بذاتها؛ مكتفياً هو بمهمات الرقابة على حسن التنفيذ وتصحيح عثراته. ليس هناك مسلسل أخطاء بقدر ما هو مسلسل إنجازات احتلالية، تنتهي إلى التلبس بحلل أهلوية. يصير للتدمير الخارجي العسكري وكالات محلية مدنية تأخذ على عاتقها كل المهمات القذرة التي كانت ستدمغ زبانية الاحتلال.

من فلسفة الاستعمار الأمريكي الجديد، وتوأمه الصهيوني، أن تتولى الشعوب عينها إعادة تدمير ذاتها بذاتها. ويتم التركيز في هذه الفلسفة على استهداف النتاج النهضوي الذي عليه أن يرفع الشعب من مستوى الكتل الدهماء إلى مستوى المجتمع المدني. فلم يتم إسقاط النظام العراقي لأنه ديكتاتوري، ولم يجر تفكيك كيان الدولة لأنها دولة ذلك النظام؛ ولم تتفشّ حملات الاغتيالات للأساتذة الجامعيين أو تهجيرهم، هم ومعهم معظم الكفاءات العلمية والإبداعية والمهنية، وكل هذه الطبقة الصانعة للتكوين الحضاري والحداثي، لم تطلق كل هذه العملية المنظمة الشاملة في تحطيم الهرم الاجتماعي القائم، وتعريته من تكويناته المدنية المتقدمة، والهبوط ببنائه كله إلى قيعان الكتل الغُفْل من أية خاصيات متمايزة إنسانياً ثقافياً عن أصولها العضوية.

لم يعمل الاحتلال عبثاً على إعادة صياغة المجتمع العراقي خالياً مجرداً من كل تجاربه وإنتاجاته التمدينية، لكون هذا المجتمع من صناعة النظام القديم. بل لأمر واحد، وهو لكون العراق راح يتخطى قروسطيته، ويشارف تخوم النماذج النهضوية المعاصرة. حتى كادت فئاته الواعية أن تكتشف أسرار التعامل مع عوامل النهضة وبحثها عن/ واتحادها بإمكانيات مجتمعها الموروثة والمكتسبة.

كان ثمة نموذج للارتقاء يتابع تصاعده الذاتي بالرغم من عاهات التسلط الشخصاني الأحادي الذي ابتُلي به النظام السياسي العربي ككل، ووقوعه دائماً في دائرة الرقابة الأجنبية وتدخلاتها المستمرة الظاهرة والباطنة، بالعنف الصريح أو بالتوغل الاستخباري في خلايا صناعة القرارات الوطنية العليا. كان تدمير العراق كحضارة، وليس كنظام سياسي فحسب، يُراد له أن يتأصل ويسود كرمز انتقامي كبير لمن حوله، يصير شعاعَ تهديدٍ بتكراره في أوسع إطار لإقليمه.

كل كيان دولتي في الإقليم أمسى يعدّ أيامه المتبقية قبل تقويضه. تلك هي نهاية أنظمة الدول، تمهيداً لأنظمة الملل والنحل. فالنموذج العراقي صار معكوساً من ريادة النهضة إلى ريادة الانحطاط. وبالتالي صار على كل كيان قائم في الإقليم أن يتدبر مسيرة انحطاطه المحتوم بأدواته الخاصة، بتنشيط عقده المكبوته، ونحر وانتحار آخر الآمال بولادة مجتمعه المدني. فالهجمة الانتقامية لذروة الاستعمار أصبح لها هذا الهدف المركزي، وهو قطع طريق التطور نحو المجتمع المدني. كل أدوات الشغل لتحقيق هذا الهدف متوفرة أهلوياً وطنياً بانتظار الصاعق المفجر سواء بالغزو العسكري أو السياسي، مرتفقاً دائماً بجاهزيات الفتنة محلياً، وراثياً.

لبنان، هو المحل المعلّى لاستضافة الغزو السياسي، واستنفاره لكل أعتدته الداخلية الجاهزة المجهزة بخزين هائل متنوع من ذاكرات الفتن المتوارثة من جيلٍ إلى آخر. فالأمريكي الغازي عسكرياً في العراق، والغازي سياسياً في لبنان لم يعد له ثمة من مهمة حقيقية وشديدة العلمية، سوى مسرحة البواطن المقموعة، واقتناصها أدوار اللاعبين (الحداثويين) في المجالات الجماهيرية العامة. ولعل الخاصية المميزة للفتنة اللبنانية الدائمة، المتناوبة الحضور من خلف أقنعة الشعارات المطروحة راهناً في هذا المنعطف السياسوي المستعصي أو ذاك، هي قدرتها الفائقة على التفريغ السريع لكل صراع اجتماعي من حمولته السياسية المشروعة، وإلحاقه بالمتاريس الطائفية، والمذهبية حالياً خاصة؛ لا قوة للموقف السياسي دون إنجاده أو صده إلا بالشحن الطائفي. فالديمقراطية التي هي ميزة لبنان وامتيازه في مختلف أحواله المضطربة، مهدورة الحقوق والواجبات، لاضطرارها إلى عقد التحالفات المشبوهة مع أضدادها، مع بعض هذه الأضداد ضد الأخرى من نوعها وسلالتها القمعية المتوارثة.

رغم أن لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي يتمتع بوجود ما لديمقراطية قادرة على إنتاج قطبي الصراع المشروع بين الموالاة والمعارضة، إلا أنها محرومة من دينامية التغيير الطبيعي ما بين هذين القطبين. فلا الحكم يستجيب لمعارضة قوية ويقبل بالانسحاب الطوعي. ولا المعارضة قادرة على فرض مشاركتها للسلطة أو تغييرها، إلا بهاجس ثورة شعبية لا تلبث حتى تغدو مدخلاً لفتنة مذهبية.

لكن ما يضاعف من استعصاء المأزق اللبناني الحالي هو هذا التطور العجيب الذي سريعاً ما يجعل كل الحلول المطروحة تصير جزءاً من المشكلة، بما فيها هاجس الفتنة المذهبية نفسها التي راحت تخيف جميع الأفرقاء، إذ أنها لن تدع أحداً من مثيريها قادراً على التحكم بأحداثها أو ضامنا للانتفاع بنتائجها، بعضها أو معظمها. حتى الوصاية الأمريكية لا يمكنها الادعاء بالسيطرة الكاملة على دفة السفينة في بحر هائج مائج من صراع الأيادي المتداخلة إقليمياً ودولياً. حتى أمسى من السهل القول حول هذه الممارسة البائسة أن أمركة لبنان أمست تعادل إحباط ديمقراطيته الجديدة المولودة مع مرحلة استقلاله الثاني؛ ما يدفع إلى الحكم بأن انتقاص السيادة أمريكياً يعني الإطاحة مجدداً باستقلال هذا البلد، والقذف به إلى أتون حربه الأهلية الدائمة، كما لو كانت كل عودة لبنانية إلى مجتمعه المدني بمثابة هدنة بين فصلين من المسيرة الدامية عينها منذ ثلاثين عاماً، وإلى مستقبل مجهول.

* مفكر عربي مقيم في باريس

الاستهجان في عصر العربي المهان

د. مضاوي الرشيد *

■ رغم ان معظم الانظمة العربية وقادتها قد فضلت دفن رأسها في الرمال امام حقيقة شنق صدام حسين يوم عيد الاضحى المبارك الا ان النظام السعودي المتورط في المأزق العراقي منذ بدايته في التسعينات وحتى قبل ذلك في الثمانينات أثر على ان يخرج تصريحا مبتورا يكرس مقولة شر البلية ما يضحك. لم يستطع النظام المتخبط ان يبوح بأي فكرة سوى انه يستهجن ان يتحول صدام حسين الى قربان او اضحية ليوم العيد. اذا كان الاستهجان ينحصر في التوقيت فقط دون التعرض لتطور الاحداث منذ الاحتلال الامريكي ومهزلة المحاكم والاحكام الصادرة عنها، لا يعترض النظام السعودي على الشنق اذ ان مشانقه التي تقام في الاماكن العامة وخاصة في بعض المدن الكبيرة والصغيرة مشهورة ومدونة في ارشيفات مراكز حقوق الانسان. الفرق بين المشانق السعودية ومشنقة صدام هو ان الاولى لا تطال الا الصغار من الناس، خاصة اولئك الذين لا حول ولا قوة لهم بينما مشنقة صدام أتت لتغير مسيرة حبال المشانق خاصة بعد ان التفت على رقبة ثخينة اذا تبنينا المصطلح العراقي العامي.

ليت النظام السعودي انضم الى الجوقة الصامتة الرسمية في معظم البلاد العربية لكنه دوما يحرك من قبل خفايا ذاته وخاصة غريزة الخيلاء اذ انه دوما يحرص على التعاطي مع معطيات الجوار العربي بتصريحات ولو انها دوما مبهمة وباهتة وفاقدة للوضوح والصراحة. الخيلاء السعودية تقف دوما كدافع يحرك المسؤولين والذين قد همشتهم تداعيات الحرب الامريكية على العراق، لم يعد لهؤلاء القدرة على مواجهة اعاصير هذه الحرب والتي ستعصف بالقريب والبعيد ولن تستطيع الآلة العسكرية الامريكية كبح جماحها لانها سترحل وتترك المنطقة تحت تصرف مرتزقة مهمتها تفعيل المخطط الامريكي نيابة عنها.

عكس الاستهجان السعودي والصمت الرسمي العام حقيقة العلاقة القائمة بين الحكام العرب الذين لا يكفون عن ترديد شعارات الوحدة والاخوة بين كياناتهم الهشة المشخصنة وفي الخفاء ينسجون المؤامرات ضد بعضهم البعض. قامت هذه العلاقة خلال القرن العشرين على طبقية واضحة حيث تربع اصحاب البترودولار على قمة الهرم بسبب قوتهم الشرائية الكبيرة والتي استعملوها لتقويض مشاريع الوحدة وضرب الشريحة الحكامية الفقيرة، حيث تحول هؤلاء الى مجموعة من التابعين لاصحاب النفط. هذه المعادلة البسيطة بين التابع والمتبوع نجحت في كثير من الحالات الا في حالة صدام الفريدة. صدام وحده خرج عن المعادلة التي حاولت السعودية تعميمها على مجموعة الزعماء العرب اذ انه وحده امتلك من الثروة المالية والبشرية ما كان باستطاعته زعزعة فكر التابع والمتبوع والممارسة المرتبطة بمثل هذه العلاقة.

حاولت السعودية ان تحول صدام الى تابع مستغلة بذلك حربه الشرسة مع ايران فأغدقت عليه الاموال والمساعدات مغذية بذلك ثمانية اعوام من الدمار والخراب الذي انهك الفريقين المتحاربين. ولكن هذا الانهاك لم يكبح جماح صدام حينها بل خرج منه اكثر تحديا لمن كان يدعمه في السابق وهدد امن القوم الذين ساندوه في حروبه السابقة. وبينما كان الزعماء العرب الآخرون يتمرغون في تزلفهم لصاحب الثروة النفطية الا ان خيلاء صدام كانت اكبر واكثر شراسة من خيلاء حكام الرياض الذين لم يجدوا فيه خنوع الباقين واستسلامهم لبريق الدولار. عندها كانت المصادمة حتمية والصراع امرا لم يستطع الفريقان تجاوزه حتى يضمن الجميع استمرارية المعادلة الحقيقية المطبقة في علاقة الحكام العرب بعضهم ببعض. لا يتعامل النظام السعودي مع حكام العرب من مبدأ الند للند ولكنه يحاول دوما ان يخلق منهم تابعين تماما كما هو الحال مع الرعية السعودية والتي هي ايضا تحولت تحت بريق هذا الدولار الى تابعين مجردين من اي شأن ومكانة سوى مكانة العبد المأمور.

اخلت العلاقة بين النظام السعودي والرئيس العراقي السابق بمفهوم التبعية المعمول به والذي لم تستطع ان تقاومه اكبر الدول العربية وحكامها. خذ مثال مصر وهي صاحبة الريادة في العالم العربي منذ فترة لكنها لم تقاوم الهجمة السعودية وسقطت في مستنقع العلاقة الوحيدة المسموح بها في تعامل النظام السعودي مع الفرقاء العرب. اما في عراق صدام فكان الوضع مختلفا تماما لذلك تعثرت العلاقات السعودية ـ العراقية وان بدت في بعض الاحيان كعلاقة ودية الا ان التشنج صاحبها منذ البداية. وعندما كان الخطاب المصري يروج لمصر كأم الدنيا بكل ما يعنيه هذا المصطلح من معاني القوة والهيمنة. تصادمت عندها الخيلاء العراقية مع الخيلاء السعودية وان كانت الاولى مبنية على الحديد والنار الا ان الثانية ارتكزت منذ بدايتها على النفط. وفشلت الدولارات السعودية في تحويل العراق الى دولة تابعة ونظام يتزلف في البلاط السعودي حتى بعد ان انهكت حروب صدام العراقيين الذين وقعوا تحت الحصار والمجاعة والهجرة والتشرد في اصقاع العالم. لذلك كان على السعودية ان تتبنى مشروع اضعاف بروسيا العرب تارة بمساندة الحصار وتارة بمساندة المنشقين عن صدام واخيرا بالصمت المطبق تجاه احتلال العراق من قبل القوات الامريكية. وان عول النظام السعودي على هذا الاحتلال في تحويل العراق الى دولة ضعيفة يسهل فيما بعد استقطابها وادخالها الى الحظيرة السعودية المبنية على مبدأ التابع والمتبوع. والان لم يبق للنظام السعودي سوى تصريحات الاستهجان من باب الحفاظ على ماء الوجه والتشبث بالقناع المعهود. لا تقبل السعودية بعراق قوي، بل هي تطمح الى رؤية الكيان العراقي مبعثرا مشتتا منقسما على ذاته ومفككا كما تفككت بروسيا سابقا وهي على امل ان لا يطالها هذا التشتت ويبقى محصورا في الحدود العراقية. وان هي فشلت في التعامل مع صدام العراق سابقا لكنها لن تجد في الوضع العراقي الحالي ما يدغدغ احلامها السابقة في تثبيت رؤيتها السياسية ومشروع التبعية والتي تحاول دوما ان تفرضه على جاراتها العربية والخليجية. وكما افلتت الدول الخليجية الصغيرة من القبضة السعودية ولنا في قطر مثال حي ها هو العراق قد افلت من القبضة السعودية وهو تحت الاحتلال ومشروع التمزيق الحالي لن يمر بسلام ولن يبقى محصورا في الاطار الذي رسمته السياسة الامريكية للمنطقة العربية بالتشاور والحوار مع المبعوثين السعوديين الى واشنطن.

صدام العراق كان وحده في المشرق العربي الذي لم يركع للمناورات السعودية لذلك جاء التخلص منه يوم العيد مستهجنا من حيث التوقيت وليس من حيث المبدأ. خلص حبل المشنقة النظام السعودي من رجل رفض التبعية حتى في احلك الظروف والآسي وظل هذا الرجل يدغدغ المشاعر العربية الطامحة لاعادة مجد سابق وتاريخ تلوثت صفحاته منذ قرون بعيدة وما زادها تلويثا سوى النفط المصادر والثروة المسلوبة. ولم تستطع فتاوى تكفير صدام السعودية واشهرها فتوى مفتي السعودية السابق عبدالعزيز بن باز ان تزعزع شعبية هذا الرجل في العالم العربي ولا في الهند وباكستان ونيبال كما ظهر واضحا في المظاهرات التي خرجت احتجاجا على شنقه. وان كانت لنا عبرة في حبل المشنقة فانها تشير الى مصير ينتظر اولئك الذين يقاومون الابتزاز السعودي ومعادلة الدولار مقابل الخنوع وربما يعتبر الزعماء العرب ويتبنون الحيطة والحذر في تعاملهم وعلاقاتهم المستقبلية مع حكام الرياض. وان لم تلجأ السعودية الى الحل الاخير اي حبل المشنقة فهي بالفعل مستعدة لتبني اساليب ملتوية منها مثلا تدبير انقلابات عائلية قد تزيح الزعماء الذين لا يستسلمون لمعادلة الخنوع السعودية في العالم العربي. رفضت السعودية صدام ليس لسياسته الداخلية واخطائه الاقليمية بل رفضته بعد ان استعصى عليها تدجينه كما دجنت ما تبقى من الجوقة العربية الحاكمة. دللته واغدقت عليه المساعدات على أمل ان تكسب رضوخه تحت ضغط الدين الذي ورطته به ولكنها وجدت نفسها قد سقطت في حفرة حفرتها بيديها وخططت لها مع حليفتها الازلية. اثبت مشروع استيعاب صدام انه المشروع الوحيد الذي لم ينجح كما خطط له رغم حلقات الغزل والابتزاز السابقة ورغم فتاوى علماء السلاطين وعقود تجويع شعب عربي اثبت ان له من تراث المقاومة وفكرها ما يجعله يصمد حتى مع امعاء خالية واشلاء مقطعة. للعراق تراث وتجربة تاريخية تفتقد لها السعودية تحت حكامها الحاليين الذين يسعون جادين لتفريغ البلاد من هذا التراث واستبداله بتراث الزحف على الكروش المصابة بتخمة العصر. استهجنت السعودية شنق صدام ولكنها لا تقبل ولا تتعايش الا مع العربي المهان.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

العقوبات الدولية تصنع «قيامات» وطنية

محمد صادق الحسيني

■ لا أحد في ايران، نعم لا احد شعر باهمية القرار 1737 او ربما حتى انتبه اليه! فالمجتمع الايراني لديه اهتمامات مختلفة تماما عن اهتمامات واشنطن وحليفاتها الغربيات مع حكومة بلادهم.

نعم قد يكون مثل هذا القرار قد احدث بعض الارتباك في علاقات بعض النخب التجارية والاقتصادية في القطاعين العام والخاص الايرانيين مع العالم الخارجي، لكنه بالتأكيد من النوع الذي تعودت عليه هذه النخب منذ ما يقارب الثلاثة عقود وهي تعيش في حالة شبه استثنائية من قواعد التعامل مع المجتمع الدولي بسبب الحصار الامريكي الذي تفرضه واشنطن على ايران.

لكن الغالبية من ابناء الشعب الايراني استطاعت ان تكيف نفسها مع اجواء وفضاءات حصار تفرضه وترعاه واشنطن ضد ايران ظنا منها ان ذلك سيلوي ذراع حكومة طهران او جماهيرها.

فالنتائج كانت على العكس تماما، فكلما كان يزداد الحصار كلما كان الايرانيون يستكشفون البدائل من جهة ويبدعون في اختراع الحلول الذاتية والمحلية.

اما في الملف النووي فقد كان الامر اكثر «اعجازا» اذا جاز التعبير، فانسحاب المؤسسات الغربية من سوق العرض والطلب وتراجع بعض الدول عن تعهداتها ببناء منشآت بعينها (مثل بوشهر) وتخلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن واجباتها ونقضها لالتزاماتها تجاه الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية كلها كانت امور قد دفعت بطهران عمليا الى بذل المستحيل للوصول الى المصادر البديلة ليس فقط لبناء منشآت نووية متطورة بالتعاون مع الروس مرة ومع «السوق السوداء» مرات عديدة، بل للتوصل بجهد خاص الى ما بات يعرف «بالتقنية النووية المحلية» او الوطنية اي الذاتية التي تعتمد على جهود ومساعي العلماء الايرانيين.

هذا الشيء نفسه حصل في جانب التسلح حيث اتاحت حرب الثماني سنوات العراقية ـ الايرانية في ظل حصار دولي محكم للصناعات العسكرية الايرانية المحلية ان تصل الى درجات من التقدم والرقي ما كان لها ان تصل اليه على مدى عقود طويلة لو كانت ظروف بناء الدولة والمجتمع الايرانيين قد حصلت في وضع طبيعي.

الآن وقد قررت الولايات المتحدة الامريكية اعتماد وسيلة الحصار والمقاطعة مرة اخرى ضد ايران معممة اياها عبر مظلة تفضل ان تسميها «المجتمع الدولي» وان كانت في الواقع ليست سوى توافقات مؤقتة بين مجموعة من الدول الكبرى سرعان ما يتبدد اجماعها عند اول اختبار جديد مع طهران، فان الحكومة الايرانية ستبدو اكثر اصرارا على الصمود بوجه هذه المقاطعة من جهة كما انها ستلقى من الدعم الشعبي والمادي والمعنوي ما لم تلقه في اية محطة سابقة من محطات المواجهة بينها وبين الخارج.

لماذا؟

اولا: لان الموضوع هذه المرة سلمي الطابع وليس حربيا، اي ان طبيعة المواجهة التي اختارت طهران هي الاصرار على اللجوء الى طاولة الحوار والمفاوضات وليس المواجهة العسكرية!

ثانيا: لان الموضوع المختلف عليه هو من نوع ضرورات التقدم العلمي والتكنولوجي للبلاد وهو تحصين عامة طبقات المجتمع وليس طبقات بعينها ترتبط مصالحها بالنظام الحاكم، فالمعركة ليست سياسية ولا ايديولوجية ولا مصالح اقليمية او دولية!

ثالثا: لان الموضوع يتعلق هذه المرة بنوع من انواع الكرامة القومية والعزة والكبرياء الوطنيين وكأن الامر بات يشبه تحدي القدرات الايرانية بمجملها دولة ومجتمعا، جماعات وافرادا، علماء وجامعات، مجتمعا مدنيا واحزابا، ومجتمع اهليا وجمعيات بحيث ان الجميع بات يشعر بان القضية باتت وكأنها تخدش كرامته الشخصية فضلا عن الكرامة العامة للامة فيما لو تم التراجع عن الحقوق المكتسبة في هذا المجال.

ولما كانت الطبقة السياسية الحاكمة قد اعدت العدة جيدا لكل البدائل وصارت تمتلك القدرات المحلية للمحافظة على الحد الادنى من هذه التقنية سلميا وبعيدة عن «قدر» التدمير او الضياع، فان معركة الحصار او المقاطعة لن تكون مجدية هذه المرة بالمطلق، بل ربما على العكس تماما ستساهم بالاسراع في انجاز مراحل جديدة من المشروع القومي بعيدا عن عين «الرقابة» او «النظارة» الصارمة.

وبذلك تكون واشنطن قد بددت كل جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك جهود ثلاث سنوات من عمل مضن للترويكا الاوروبية هذا ناهيك عن اتاحة مزيد من الفرص الاضافية التي كانت تتمناه كل من موسكو وبكين اللتين تتسابقان لعقد مزيد من الصفقات والاتفاقات مع طهران على حساب اوروبا فضلا عن امريكا التي تزداد بعدا عن امتيازات السوق الايرانية.

بالاضافة الى كل ما تقدم فان اقدام واشنطن على مثل هذه الخطوة التصعيدية ضد طهران في وقت الاعلان عن توصيات لجنة بيكر ـ هاملتون التي تطالب الرئيس بوش وادارته بالتفاوض مع طهران ودمشق من اجل الخروج «المشرف» من مستنقع العراق، يعني بان ادارة بوش تضيع فرصة اخرى كانت متاحة لها لقضاء عطلة «استراحة المحارب» التي هي بامس الحاجة اليها في المرحلة الانتقالية التي تعيشها مع تبلور كونغرس جديد، كما ان تقدم الاوضاع في كل من لبنان وفلسطين لغير مصلحتها يجعل من طهران رقما صعبا اضافيا يضاف الى ارقام المنطقة التي تتجمع ضد ارادة التصعيد والهيمنة وشهية النهم الامريكية المتزايدة. مرة جديدة تثبت واشنطن انها لا تفقه آليات التحول والتغيير التي تعيشها منطقتنا بفضل ممانعة الشعوب وحماقة الاحتلال!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/ فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/ فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364